واتضح من الارقام التي أوردها الكاتب ان اسرائيل تؤمن حوالى ثلث استهلاكها المائي من مياه الضفة الفلسطينية، الامر الذي انعكس سلباً على مستوى المياه الجوفية هناك، وعلى نوعيتها. وأشارت حسابات متحفظة الى ان السنة المقبلة ستشهد نقصاً بمقدار ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه في الضفة؛ هذا في الوقت الذي يمارس الحكم العسكري قيوداً صارمة على كميات المياه الممنوحة للسكان العرب في الضفة الفلسطينية، ويمنع أية حفريات جديدة لآبار المياه. وتستهلك اسرائيل، سنوياً، حوالى ١,٩ مليار متر مكعب، توفر مصادر المياه في الضفة حوالى ٥٠٠ مليون متر مكعب منها. وفي المقابل، فان الحدّ الاقصى لامكانات استغلال المياه تحت الارضية في الضفة الفلسطينية يقارب ٦١٥ مليون متر مكعب سنوياً. وهذا يعني ان اسرائيل تستغل، حالياً، نحو ٨٠ بالمئة من المياه الجوفية في الضفة. وأشارت الارقام المتوقعة للسنة المقبلة الى ان استهلاك اسرائيل من مياه الضفة سيرتفع الى ٥١٠ ملايين متر مكعب، في حين يخصص للمستوطنين اليهود في الضفة (وعددهم أقل من مئة ألف مستوطن) حوالى ١٦٠ مليون متر مكعب، مقابل ١٣٧ مليون متر مكعب فقط لسكان الضفة العرب، وعددهم يتجاوز المليون نسمة؛ أي ان كمية المياه المخصصة لكل مستوطن يهودي في الضفة حالياً يتجاوز ثلاثة أضعاف كمية المياه المخصصة للمواطن العربي الفلسطيني هناك. هذه الوتيرة من الاستهلاك المائي المكثّف (٨٠٧ ملايين متر مكعب سنوياً) لمصادر المياه في الضفة تترك عجزاً بحوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب تعوّضها اسرائيل حالياً باستخراج حوالى ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر الاردن، تخصص، أساساً، للمستعمرات اليهودية في غور الاردن. وتتوقع اسرائيل ان يتضاعف هذا العجز الى ٤٠٠ مليون متر مكعب خلال الثلاثين سنة المقبلة.

وعلى الرغم من ان هذه المسألة الحيوية لم تكن غائبة عن ذهن المسؤولين الاسرائيليين منذ بداية الاحتلال العام ١٩٦٧، الّا ان واضعي السياسة الاسرائيلية، آنذاك، آثروا التعامل بالحلول الآنية المحلية بدلاً من البحث في حلول استراتيجية بعيدة المدى. وقضت تلك الحلول بنقل ملكية مصادر المياه في الضفة الى الحكم العسكري، وفرض رقابة صارمة على توزيع حصص المياه للسكان العرب، وتقييد رخص حفر الآبار، بحيث لم يتجاوز عدد الآبار الجديدة، خلال ١٢ سنة الاولى من الاحتلال، سبعة آبار. الّا ان هذه الاجراءات، وحدها، لم تكن كافية لضمان سيطرة اسرائيل الدائمة على مصادر المياه في الضفة ومعدلات استهلاكها. وبالتالي، عمدت حكومة اسحق رابين، في العام ١٩٧٦، الى اجراء سلسلة من المحادثات مع مسؤولين اردنيين للبحث في قضايا المياه المشتركة بين الطرفين، من جهة، والى بلورة سياسة استيطانية جديدة، من جهة أخرى، تهدف الى قطع الطريق على أي احتمال في المستقبل لقيام حكم غير اسرائيلي في الضفة يهدّد ما تحصل عليه اسرائيل حالياً من المياه العربية. وتولّى الوزير بلا وزارة آنذاك، يسرائيل غاليلي، وضع المخططات الاستيطانية الجديدة بالتنسيق مع دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، والتي نصّت على اقامة مستعمرات مي عامي - ب وتسور نتان - ب (شمال غرب الضفة) وحورون - د (جنوب غرب الضفة)، بالاضافة الى مستعمرة مسحة (الكانا)، والتي تشكل، في مجموعها، خطاً استيطانياً جديداً يدفع بحدود «الخط الاخضر» شرقاً ويحافظ على سيطرة اسرائيل الدائمة على مصادر المياه الجوفية في الضفة. الّا ان «الانقلاب» السياسي في اسرائيل العام ١٩٧٧، الذي حمل الليكود، برئاسة مناحيم بيغن، الى سدّة الحكم لأول مرة منذ قيام اسرائيل، والهجمة الاستيطانية الشرسة التي نفّذتها حكومته ضد الاراضي العربية المحتلة، تجاوزت بكثير مخططات حكومة رابين، وضمنت السيطرة على مصادر المياه. وعلى الرغم من ان اتفاقيتي كامب ديفيد لم تنصّا صراحة على أية ترتيبات تفصيلية بشأن مستقبل المياه، الّا ان الوفد الاسرائيلي أوضح، بصورة قاطعة، وفي المحادثات غير الرسمية، اصرار اسرائيل على ان يبقى موضوع مياه الضفة مسألة خاصة بها فقط.

هذا الجشع في استغلال المياه العربية، وبالتالي حرمان سكان الضفة من الحصول على حصص عادلة من مياه اراضيهم، والاعتماد الاسرائيلي الهائل على مياه الضفة، يعتبر احد العوامل الحيوية وراء اصرار اسرائيل الدائم على اشراك الاردن في